

العلاقات الحضرية الريفية فجاء السودان

ه. ن. مزرا^(*)

مقدمة

لقد كان من أهم مظاهر القرن الحديث النمو الذي لا نظير له في عدد السكان الحضر في الأقطار المتخلفة في النمو وفي الأقطار النامية . وطبقاً لأحد التقديرات ، « فإن معدلات النمو الحضري تقريبا في كافة الأقطار المتخلفة تطوّراً سوف تَسْبِقُ المعدلات في البلاد المتطورة . وبحلول عام 1990 ، ستصل الأقطار المتخلفة تطوّراً مستوى التحضر العالمي الذي شهدته أوروبا عام 1960 »⁽¹⁾ . إن التوجّه الى المدن من قبل الصناعات القائمة على إيجاد بديل للاستيراد، وتجميع غير ذلك من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها، كل ذلك يؤدي الى تمتع النمو الحضري بمنزلة عالية جداً في أقطار العالم الثالث . وتشكّل المراكز الحضرية الكبيرة أماكن جاذبة جداً في الأقاليم التي تقع فيها، ويمكن عزو التضخم المشاهد في حجم جهاز المدن الى تدفق السكان، على نطاق واسع، من الريف الى المدينة . ونتيجة لذلك، فإن القطاع غير الرسمي ينمو بنسبة هائلة، متصفاً باتجاه صريح نحو اقتصاد حضري مزدوج⁽²⁾ . وقد شكّل هذا النطاق الواسع من التحضر، وأبعاد تطوّره العامة، تحدياً كبيراً للمخطّطين والباحثين وصانعي السياسات، على السواء .

مفهوم العلاقة بين المدينة والإقليم

تربط الجهات الريفية والحضرية علاقات تكافل واعتماد متبادل ، وهذه العلاقات وثيقة جداً بحيث إن الفصل بينهما يبدو زائفاً في كثير من الأحيان⁽³⁾ . فثمة ، واقعياً ، استمرارية من المستوطنات من أحجام مختلفة . على أنه يُشكّك في صحة هذا التكافل نظراً لعدم التكافؤ المتزايد في المساحة بين المدينة وإقليمها . فإن

(*) ه. ن. مزرا أستاذ الجغرافيا في جامعة الله آباد، الله آباد، الهند.

الآفاق الاجتماعية والمخاطر العامة التي تتجلى في المدينة ترسخ جذورها في منطقتها الريفية⁽⁴⁾ ، وإن أي تخطيط لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الحيوية بين الجهات الريفية والحضرية سيكون مآله الفوضى والاضطراب . إن العلاقة بين المدينة وإقليمها مرادفة لأنموذج المركز والمحيط ، الذي يؤكد التسلسل الهرمي لمستوى التطور المتجه من المركز الى الجهات الهامشية . ويظل المحيط ، من حيث البنية ، المنتج الرئيسي ، غير أن التجارة متحيّزة بشدة نحو المركز . ولذلك ، تدعو الحاجة الى دراسة نمط الاعتماد المتبادل والروابط من حيث كونه أحد المكونات الضرورية للتخطيط . والغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقات الريفية الحضرية في السودان ، مع الاهتمام بوجه خاص في أسباب الهجرة وعواقبها من اقليم الجزيرة ، هذا الإقليم الذي يقدم لنا مثلاً من أحسن الأمثلة على نمط مخطط من المستوطنات التي تربطها تسهيلات البنية التحتية ، عجز عن تحمل عملية التطور . إذ إنه نقض الآمال التي ترددت كثيراً على ألسنة المخططين وصانعي السياسات في أن تحسن الأحوال المعيشية في الجهات الريفية سوف يضع حدًا للهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية .

الإطار المكاني الواسع النطاق

تقع السودان في الحافة الجنوبية من العالم العربي (خط عرض 3° شمالاً - 22° شمالاً وخط طول 23° شرقاً - 38° شرقاً) ، وتقدم لنا مثلاً جيداً على اندماج الثقافتين العربية والإفريقية . تمتد السودان من الحدود الشمالية ليوغندا وكينيا وزنير في الجنوب الى مصر وليبيا في الشمال . وإلى الشرق منها يقع البحر الأحمر والحبشة وإلى الغرب تقع جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى . وإن مساحتها الشاسعة التي تبلغ 2505823 كيلومتراً مربعاً تجعلها أكبر قطر في كل قارة افريقيا ، إلا أن عدد سكانها قليل يبلغ 18 مليون نسمة ، ويرجع ذلك في غالبه الى عدم ملائمة طبيعتها الجغرافية ، من حيث تضاريسها ومناخها . إن النقص في الماء الناتج عن قلة الأمطار في الجزء الأكبر من البلاد يمثل دائماً مشكلاً خطيراً . وحسب الأرقام الصادرة عن المصرف الدولي ، يبلغ دخل الفرد الواحد في السودان 376 دولاراً أمريكياً ، مع معدل نمو سنوي لا يزيد إلا قليلاً جداً عن 0,6 في المائة في السبعينات . ويبلغ عدد الذين يقرأون ويكتبون 20 في المائة من السكان . واقتصاد البلاد زراعي في غالبه : 6% من المنتج القومي الإجمالي مصدره من الصناعة ، و38% من الزراعة و49% من الخدمات . غير أن 78 في المائة من السكان يعتمدون على الزراعة . والسودان ليس قطراً منتجاً للنفط - 24 في المائة من مجموع دخله من الصادرات يُستهلك على واردات الطاقة ، و59 في المائة من صادراته تأتي من القطن . وتعاني البلاد من الفقر المدقع ، ويرجع ذلك ، من ناحية ، الى عدم التكافؤ في توزيع الدخل وإلى ارتفاع النمو السكاني ، من ناحية أخرى (2,6 في المائة) . أضف الى هذين العاملين ، انخفاض مستوى الانتاج .

الاعتماد المتبادل بين الريف والحضر

إن السودان ، في الدرجة الأولى ، قطرٌ مكوّن من قرى ومستوطنات بدويّة . ففي عام 1960 ، صُنّف 10 في المائة فقط من السكان ضمن السكان الحضر ، وازداد هذا الرقم إلى 25 في المائة عام 1980 . إلا أن الخرطوم ، وهي المدينة الوحيدة التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة ، تضم 31 في المائة من السكان الحضر في

البلاد. وينطبق عليها مقياس المدينة الرئيسية ⁽⁵⁾ أكثر من مقياس المرتبة والحجم. ومن الجدير أن نُعيد للذاكرة أن أم درمان بسكانها البالغين 162000 نسمة في عام 1962 كانت تتبوأ المرتبة الأولى في التسلسل الهرمي للمدن، بينما كانت الخرطوم الثانية مرتبة بسكانها البالغ عددهم 132000 نسمة. إلا أن الخرطوم سجّلت عبر فترة طولها 15 عاما (1962-1976) نمواً هائلاً مقداره 220,45 في المائة، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى. وتخلّفت عنها أم درمان، إذ كان معدّل نموها 68,5 في المائة. ويرجع ارتفاع تركيز السكان الحضري في الخرطوم العاصمة، في غالبه، إلى تطوّرات ما بعد الحرب: «فمنذ الحرب العالمية الثانية ازداد عدد سكان الخرطوم ازدياداً هائلاً، ويرجع ذلك من ناحية الى استمرار نموّ الصناعات الخفيفة، ومن ناحية أخرى إلى تعزّز الدور السياسي الذي تلعبه الخرطوم بصفتها عاصمة لدولة مستقلة، ومن ناحية ثالثة إلى توفّر الإنتاج في ولاية الجزيرة التي تتوجّه إلى الخرطوم لتتولّى جزءاً كبيراً من الأعمال الإدارية والتنظيم التجاري» ⁽⁶⁾. وهذه المرتبة الرفيعة التي تحتلّها الخرطوم بين المدن تشير الى هجرة واسعة النطاق من الريف الى المدينة، من ناحية، وإلى اتجاه للنموّ في بعض القطاعات يبعث على عدم التوازن بين الأقاليم، من ناحية أخرى. ومن الجليّ أن مخطّط الجزيرة أسهم إسهاماً ملحوظاً في عملية الهجرة، بالإضافة الى كونه شريكاً منتجاً فعّالاً.

الجدول رقم 1

هجرة العمال الذكور والإناث من كل فئة من فئات الأعمار حسب الأصل الجغرافي، 1971-1975

السّن	ولايتا دارفور وكردفان	الولايات الجنوبية	الولاية الشمالية وولاية البحر الأحمر	ولاية الخرطوم	ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وكسلا	خارج السودان
20-16	10,1 (*) (20,0)	18,8 (000)	12,5 (000)	0,5 (0,4)	14,0 (4,0)	11,1 (000)
35-20	20,9 (15,2)	21,3 (10,0)	17,6 (40,0)	0,7 (0,2)	16,5 (15,8)	20,0 (000)
55-35	19,00 (000)	15,8 (000)	12,9 (000)	0,3 (000)	18,2 (000)	00,0 (000)
65-55	8,7 (000)	00,0 (000)	00,0 (000)	00,0 (000)	00,0 (000)	00,0 (000)

(*) تدل الأرقام داخل القوسين على النسبة المئوية للإناث.

المصدر: مُجمّعت من ز. أ.ز. البشروس. م. أحمد، قابلية العمالة السودانية على الانتقال، تحقيق إحصائي، دراسة رقم 9 (مجلس البحث العلمي، جامعة الخرطوم، 1978) ص 58-63.

الجدول رقم 2
الأمكان الجغرافية التي يقصدها العمال المهاجرون الذكور والإناث
طبقاً لفئات الأعمار، 1971-1975

السن	ولايتا كردفان ودارفور	الولاية الجنوبية	الولاية الشمالية وولاية البحر الأحمر	ولاية الخرطوم	ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وكسالا	خارج السودان
20-16	4,29 (0,00) (*)	0,00 (0,00)	2,86 (0,00)	84,29 (85,71)	8,57 (14,29)	0,00 (0,00)
35-20	4,87 (5,26)	3,65 (5,26)	7,06 (15,74)	74,69 (68,42)	7,79 (5,26)	1,95 (0,00)
55-35	8,45 (000)	1,41 (000)	15,49 (000)	60,56 (000)	11,27 (000)	2,82 (000)

(*) الأرقام ما بين القوسين تبين النسبة المئوية للإناث .

المصدر : ز.أ. البشير وس.م. أحمد، المدرج أعلاه، ص 12 .

الهجرة والاستيعاب والتغيرات البنيوية

يمكن تفسير العلاقة القائمة بين الريف والمدينة عن طريق قابلية العمال للانتقال واندماجهم وتغيير أعمالهم . ويتنشر في السودان نمطان للهجرة وهما : من الريف الى الريف ومن الريف الى المدينة . غير أن النمط الأخير يتصف أكثر من الأول بطابع الدوام . ويوجز الجدول رقم 1 تنقل العمال فيما بين الأقاليم - مبيّناً نسبة العمال المهاجرين من الجهات المختلفة، ويشير الجدول رقم 2 إلى نسبة العمال الذين استوعبتهم الولايات المختلفة خلال 1975-1971 . وتبرز بعض الحقائق المهمة، وهي : (1) شارك كلا الجنسين مشاركة فعالة في انتقال العمالة؛ (2) الشباب من كلا الجنسين هم الذين شكلوا الشريحة الرئيسية من القوة العاملة المهاجرة؛ (3) إن عدد العاملات المهاجرات من ولايات الجزيرة والنيل الأبيض وكسالا كان أكبر من عددهن من الجهات الأخرى؛ (4) إن الهجرة من ولاية الخرطوم ضئيلة جداً بحيث تكاد لا تذكر؛ (5) إن غالبية المهاجرين من أي فئة من فئات الأعمار، بغض النظر عن الجنس، انتقلت الى ولاية الخرطوم، مما يشير الى أهمية الخرطوم كنقطة اجتذاب . ويزيد في دعم ذلك، الجدول رقم 3، الذي يبين لنا استيعاب القطاعات للقوة العاملة المهاجرة من الولايات المختلفة . ويمكن الملاحظة من هذا الجدول بأن معظم المهاجرين يتم استيعابهم من قبل المصانع والتجارة، ثم من قبل خدمات النقل والاتصال والمرافق . ويبدو القطاع الزراعي أقل جاذبية من غيره، وذلك بالرغم من أن 12-17 في المائة تقريباً من المهاجرين في فئات الأعمار المتراوحة بين 16-55 عاماً ظلوا عاطلين عن العمل في الفترة 1975-1971 . وثمة اتجاه بارز للتبديل الى عمل آخر غير الزراعة بمجرد ما تسنح الفرصة بذلك .

الجدول رقم 3
استيعاب العمال المهاجرين الذكور والإناث
طبقاً للفئات الحرفية، 1975-1971

السن	النقل والاتصالات التجارة والمرافق	المصانع	الزراعة	الحكومة والعمالة غير المصنفة	العاطلون عن العمل
20-16	7,07 (*) (8,00)	54,04 (76,00)	5,56 (0,00)	4,09 (4,00)	16,67 (4,00)
35-20	18,34 (0,00)	44,20 (65,71)	3,56 (1,43)	7,65 (7,14)	13,06 (11,43)
55-35	21,84	32,18	2,30	8,04	13,79
65-55	0,00	40,00	0,00	0,00	4,00

(*) الأرقام بين القوسين تدل على النسبة المئوية للإناث .
المصدر : ز.أ. البشوروس . م. أحمد، المدرج أعلاه، ص 8 .

الجدول رقم 4
النسبة المئوية لتوزيع العمال الزراعيين الذين غيروا
حرفهم، حسب أعمارهم، في الفترة 1975-1971

السن	دون تغيير	تغيير إلى حرفة أخرى	تغيير إلى البطالة
20 - 16	87,10 (75,00)*	9,70 (25,00)	3,20 (0,00)
35 - 20	82,70 (82,10)	13,80 (17,90)	3,50 (0,00)
55 - 35	90,40 (000)	8,50 (000)	1,10 (000)
65 - 55	93,80 (000)	4,20 (000)	2,10 (000)

(*) الأرقام بين القوسين تدل على النسبة المئوية للإناث .
المصدر : ز.أ. البشوروس . م. أحمد، المدرج أعلاه، ص 48 .

فقد قام أكثر من 9 في المائة من الذكور و 25 في المائة من الإناث في فئة الأعمار 16-20 بتغيير حرفهم إلى حِرَف أخرى غير الزراعة ، كما فعل ذلك أيضاً 13,8 في المائة من الذكور و 17,9 في المائة من الإناث في فئة الأعمار 20-35 (الجدول رقم 4) . ونظراً لأن الفرص المتوفرة لمن هم في فئات الأعمار فوق 35 سنة هي أقل من الفرص المتوفرة لغيرهم ، فإن مجال تغيير الحرفة محدود عندهم . وهذا الاتجاه للتخلي عن حرفة الزراعة ، والهجرة من جهات منتقاة ، وما يترتب عن ذلك من أبعاد ، أمور تدعو للقلق . وإذا سُمح لمثل هذا الاتجاه بالاستمرار فإنه قد يشكّل خطراً على البناء الاقتصادي للبلاد بكامله . ويمكن إقامة الدليل على هذا عن طريق دراسة معمّقة لمخطّط الجزيرة للري ، الذي تمّ تصحيحه وتخطيطه لتشجيع انتاجية القطن - المصدر الرئيسي للاقتصاد السوداني .

مخطّط الجزيرة : دراسة لحالة خاصة .

يشكّل المخطّط جزءاً من ولاية الجزيرة التي تحتلّ المثلث الواقع بين النيل الأزرق والنيل الأبيض الى الجنوب مباشرة من نقطة التقائهما عند الخرطوم ، العاصمة (الشكل رقم 1) وتتميز أراضي المخطّط بسطح مستوٍ تقريباً مع انحدار بسيط من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب ، وهذا له أهميته بالنسبة لنظام الري المعتمد على الجاذبية . والأمطار قليلة وغير كافية . وبالرغم من ندرة الثروة المعدنية والنباتات ، فإن التربة من الطين القلوي الذي يناسب زراعة القطن . واعتماداً على سهولة الري القائم على الجاذبية ووفرة إنتاج التربة وعلى التجارب المكتسبة في غيره من مخططات الري الصغيرة ، فإنه سُرع في هذا المخطّط الضخم عام ١٩١٣ لتوريد القطن إلى مصانع النسيج في بريطانيا ، وذلك من قبل البريطانيين الذين كانوا يحكمون البلاد بالاشتراك مع مصر . وبدأ المخطّط في العمل بعد بناء سد سنّار في عام 1925 . وكان قد صُمّم في البداية ليسدّ حاجة 100000 هكتار . وبعد توسيعه في فترة 1958-1962 ، فإنه الآن يغطي حوالى 700000 هكتار من الأراضي . ويشمل مخطّط الجزيرة 12 في المائة من مجموع الأراضي المزروعة في السودان ، ويُنتج 75 في المائة من القطن في البلاد ، ومن 30 الى 40 في المائة من إنتاج القطن في العالم . وعلى هذا ، فإن المخطّط جعل من المناطق الداخلية جنوب الخرطوم أراضٍ غزيرة الإنتاج . وثمة أكثر من 96000 أسرة ، بمعدل خمسة أو ستة أعضاء في كل منها ، تعيش في حوالى 1300 مستوطنة من أحجام مختلفة .

وقبل الشروع في هذا المخطّط ، كانت معظم هذه المستوطنات غيمات للبدو الرحل أو شبه الرحل ، وذلك فيما عدا ضفاف الأنهر ، وكان النقل يتم بواسطة الحمير أو الجمال ولم تكن هناك خدمات صحية باستثناء ما يوفّره معلّمو الدين المحليين ⁽⁷⁾ . وعندما سُرع في هذا المخطّط ، أعدت الخطط للمستوطنات الخاصة بالفلاحين بحيث تتوفر فيها كافة المرافق الضرورية للحياة الحضرية ، على شكل تدرّجي ، مع الأخذ بعين الاعتبار تسهيل الوصول الى السكان المحليين . وبينما زُوّدت المستوطنات القديمة بالمدارس والمستشفيات والتسهيلات المائية ، الخ . ، فإن مستوطنات جديدة أنشئت طبقاً لنمط معين . وظهر المزيد من المستوطنات على جوانب الطرق وسكك الحديد ، وذلك بسبب وفود النازحين في الدرجة الأولى .

كما حدث أيضاً عدد من التغييرات الأخرى. واشتملت هذه على تغييرات في بنية الإدارة وأنظمة الإنتاج والعلاقات الخاصة بالانتاج ومطامح الجماعة، ورافق ذلك تركة راسخة الجذور خلفها غط التطور الاستعماري. وقد تساعد مراجعة هذه التغييرات على إبراز الاتجاهات الحالية ووقع التغييرات المتداخلة. ومن التغييرات المزعجة جداً التي تمر فيها حالياً هذه المستوطنات المخصصة هي هجرة الناس منها الى مدينة الخرطوم القريبة. ونتيجة لذلك، فقد انخفض عدد العمالة العائلية وازداد الاعتماد على العمالة المهاجرة. وإن لهذا الاتجاه نحو الهجرة وما يترتب عنه من آثار وقعا خطيراً على عملية التطور، في الخرطوم وفي اراضيها الداخلية، إقليم الجزيرة، على السواء. فإنه يؤدي الى زيادة التكاليف في عملية الانتاج وكذلك الى خلق مشكلة في العمالة. وقد يترتب عن ذلك اعادة النظر في بعض السياسات المتعلقة بنظام التطور والاستيطان الزراعي لايجاد الدواعي المسببة لذلك.

نظام استئجار الأرض وسياسات التطوير الزراعي

لقد صيغ عدد من السياسات للتوصل الى نظام استئجار فعال في إقليم الجزيرة. غير أن عدداً غير قليل منها كان غريباً للأمل من وجهة نظر مداخليل المستأجرين. وهكذا، فإنه أثر في النظام الانتاجي وشجع الاتجاه الى الهجرة. وفيما يلي بحث لهذه السياسات:

الأرض وسياسات استئجار الأرض: تدير المشروع شراكة مكوّنة من الدولة ومجلس الجزيرة والمستأجرين. وتذهب 10 في المائة من مجموع قيمة القطن المنتج الى مجلس الجزيرة لتغطية تكاليف الادارة، و 36 في المائة الى الحكومة، و 3 في المائة الى ادارة التطوير الاجتماعي، و 2 في المائة الى مجلس الحكومة المحلي، و 49 في المائة الى المستأجر. غير أنه يجدرُ التذكّر بأن الحكومة كانت تفرض الضرائب من حين لآخر. ونتيجة لذلك، كانت حصة المستأجر تتفاوت كثيراً عبر الأعوام. وفي بعض الأحيان، كان المستأجرون يعجزون عن سدّ نفقات زراعة القطن، وبخاصة اذا اعتمدوا على العمالة المأجورة ولهذا، فإن المستأجرين لا يرون أن البقاء في مهنة مُضنية كالزراعة يعود عليهم دوماً بريح كبير.

ولا تشارك الحكومة او مجلس الجزيرة في غير القطن من المحصولات، بيد أن الحكومة تقطع تكاليف الري والأسمدة. ويحتاج محصول القطن الى عدة عمليات مُضنية يحاول المستأجرون تجنبها أحياناً عن طريق تأجير أرضهم للغير. وعملية التأجير هذه، بالإضافة الى عدم اهتمام المزارع في زراعة القطن، أسهمت اسهاماً لا يستهان به في انخفاض المحصول للفدان الواحد⁽⁸⁾.

سياسة تزويد المزارع بالآلات: وفي السنوات الأخيرة، تمّ تطبيق الأساليب الآلية على الزراعة، مع تنويع المحصول وتكثيفه، وذلك بغرض رفع مداخليل المستأجرين، إلا أن الآثار الجانبية التي نتجت عن هذه الإجراءات أدت الى تثبيط الفلاحين عن استئجار الأراضي. فبسبب ادخال الأساليب الآلية، تعزّز ثانية دور القطاع العام في النظام الانتاجي. وكان أحد آثاره الجانبية أن انخفضت العمالة اليدوية التي يحتاج اليها في زراعة القمح والذرة. فالقطن، الذي يشأثر كثيراً بالاسواق العالمية، يحتاج الى الخدمات الآلية فقط في حراثة

الأرض وتعشيبها. وهذا يشكل عقبة في سبيل ربح الفلاح، إذ إنه يؤدي الى تبعية أخرى اوجدها تصدير القطن واستيراد الاساليب الآلية والأدوات.

سياسة تنوع المحصول : يحتاج تنوع المحصول وتكثيفه الى عمليات زراعية كثيرة بحيث يظل المستأجر مشغولاً تماماً طيلة العام. ويمكنه أن يدعم مجهودات أسرته عن طريق العمالة المأجورة أو بتأجير قطعة من أراضيه الى شخص آخر. وتعمل كلتا العمليتين ضد صالح دخل الفلاح. أضف الى ذلك، أن تكاليف رشّ الزرع والأسمدة مرتفعة، بالمقارنة مع تأرجح اسعار القطن. ونظراً لتنوع النباتات المغروسة، تتنوع أيضاً أنواع الحشرات والآفات، مما يزيد في التكاليف. وهكذا، فقد عملت سياسة التنوع والتكثيف على تخفيض مداخيل المستأجرين.

ملكية الدولة للأرض : خلال السنوات الأخيرة، اتخذت الدولة الخطوات لاحتكار ملكية الأرض. فقد حلت ملكية الدولة محل النظام التقليدي لاستئجار الأرض. فلا يتمتع المستأجرون بحق الوراثة أو التعاقب، ويتبع عن ذلك أنهم لا يشعرون بالارتباط بالأرض. وفيما قبل، كانت تُخصّص للمُزارع الفلاح قطعة مساحتها 16 هكتاراً، ولكن التجارب دلّت على أنه لم يكن بوسع المستأجر وأسرته تشغيل هذا المقدار من الأرض دون مساعدة خارجية ذات بال. وبناء على ذلك، عندما تنتهي مدة تأجير الأراضي، تُخفّض مساحتها إلى 8 هكتارات وتؤجر إلى مزارعين جُدد. أما المساحة المؤجرة في الامتداد الجديد من الأراضي فهي 6 هكتارات. وقد زاد في تبعية المستأجرين المغالاة في المراقبة على الأرض والتزويدات الزراعية من قبل الحكومة ومجلس الجزيرة. وهكذا، تدفع الفلاحين عوامل نفسانية للتنازل عن الأراضي المستأجرة وللهجرة الى المدن. وفي الحالات التي جرى فيها التساهل في تطبيق قوانين الوراثة والتعاقب، لم تكن النتيجة سوى تجزئة الأراضي الى قطع صغيرة مما جعلها سهلة جداً للتأجير. ونظراً لانعدام السيطرة على تأجير القطع، فإن الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل يفضلون الانتقال الى المدن الصغيرة والكبيرة بحثاً عن الأعمال بدلاً من البقاء في قطعهم.

دور القطاع الخاص

كانت النقود في وقت ما أمراً نادراً في الاقليم. غير أن قسماً من الفلاحين أصبح الآن غنياً جداً. وعلى حدّ قول جاريت (Jarret)، كان مستوى المعيشة في هذه الجهة منخفضاً جداً قبل الشروع بالمخطّط. واليوم، يشكّل عدد كبير من السكان طبقة قد تعدّ من أغنى الفلاحين في كل أفريقيا⁽⁹⁾. وقد أثر هؤلاء الأغنياء من مستأجري الأراضي في تطوّر المستوطنات عن طريق مساعدتهم في بناء المدارس والجوامع ومراكز الاسعاف، الخ. كما أنهم أمدّوا صغار مستأجري الأراضي بالقروض والمعدات، بالإضافة الى ادارة نظام النقل المحلي. ويقال إن تزايد نفوذهم في اتخاذ القرارات أسهم في النزوح الى المدن⁽¹⁰⁾.

سياسة الاستيطان

يشارك عدد من الهيئات بدرجات متفاوتة على الصعيدين المحلي والاقليمي في صياغة سياسات تنمية المستوطنات في اقليم الجزيرة وتنفيذها. وفي الوقت الذي يظل فيه مجلس الجزيرة السوداني المخطّط الرئيسي للمشروع،

فإنه يتلقى العون من إدارة التنمية الاجتماعية وإدارة التخطيط والتنمية اللتين تمّ إنشاؤهما بعد عام 1950 نظراً لتزايد امتعاض مستأجري الأراضي من توزيع التسهيلات الاجتماعية. غير أن هاتين الإدارتين لم تتمكنا من القيام بأي شيء يذكر بخصوص التوزيع غير العادل للتسهيلات مثل التعليم والخدمات الصحية والمجاري العامة، الخ. وتتوفر معظم هذه الخدمات فقط في وادٍ مدني وفي بعض المراكز الإقليمية الفرعية الأخرى. فمثلاً، خُصص لجهة المناقل بأكملها أقل من 10 في المائة من الأسرة في المستشفيات، بينما بلدة واد مدني وحدها تحتوي على 40 في المائة من الأسرة. وتلاحظ توزيعات متميزة مماثلة في حالة المدارس وغير ذلك من الخدمات (الشكل رقم 2). وحتى بعد مرور عشرات السنين، لم يحدث أي تحسين أو تجديد في نظام المجاري. وفي البداية، استهدف التخطيط إقامة مستوطنات على ثلاثة مستويات - مركز للإقليم، مراكز إقليمية فرعية، مراكز صغيرة للخدمات. غير أن توزيع الخدمات والمرافق لا يتبع هذا النمط التدريجي، للأسباب التالية⁽¹¹⁾:

- سياسة الدولة في التفاوض عن التوزيع العشوائي للخدمات،
- الضغوط السياسية،
- عدم وجود سياسة ثابتة لدى إدارة الخدمات الاجتماعية في مجلس الجزيرة السوداني،
- توزيع المستوطنات بلا خطة، مما أدى إلى ازدواج الخدمات،
- الضغوط القبليّة من أفراد القبائل في الحكومة المركزية في صالح بعض المرافق.

إن سياسة المساعدة الذاتية زادت أيضاً في التوزيع الجائر لخدمات البنية التحتية وتسهيلاتهما. فبينما شجعت على نمو بعض الخدمات، ظل نمط التوزيع المتميز قائماً. وقد أدى تجميع الخدمات في المراكز الحضرية الكبيرة إلى الحد من نطاق النمو في مراكز الخدمات الصغيرة. فالنظام لا يُشجع المطامح الاقتصادية الاجتماعية المتزايدة لدى جماعة مستأجري الأراضي.

السياسة الصناعية الموجهة إلى الجهات الحضرية

إن نمو الصناعات الموجهة إلى الجهات الحضرية والقائمة على حل محلّ الواردات ما زال مستمراً في التوسع. وبين الجدول رقم 5 أن ولاية الخرطوم، التي تضم ما يزيد على 66 في المائة من كافة المشاريع الصناعية، تتبوأ مكان الصدارة، وأن كل الوحدات الصناعية في هذه الولاية، التي يبلغ عددها 547، تقع داخل مدينة الخرطوم. وتحتل ولاية الجزيرة التي تضم 45 وحدة صناعية المرتبة الثالثة، بالرغم من أن عدد سكانها يكاد يساوي ضعف عدد سكان ولاية الخرطوم. وتقع الخمس وأربعون صناعة ضمن الجهة موضوع الدراسة، ولكن نمط التوزيع المتميز نفسه يسود هنا أيضاً. فمن المشاريع الخمس وأربعين، يقع 30 منها في واد مدني، عاصمة الإقليم (الشكل رقم 3). وتقوم المراكز من المرتبات الدنيا، مثل المدينة وقرشي وطبات والحوش ومعليق، الخ.؛ بوظيفة الوكيل الموزع للبضائع الاستهلاكية التي تصل إليها من الخرطوم العاصمة. ولا تقدّم هذه المراكز أية أعمال بديلة مفيدة لأبناء الجيل الحالي من الفلاحين. وكان من عواقب ذلك أن ظهر اتجاه متزايد

نحو هجرة السكان من الإقليم الى مدينة الخرطوم، وذلك بالتدرج اليها عن طريق المراكز الصغيرة ثم المراكز المتوسطة. ومعظم هؤلاء المهاجرين شباب متعلمون لا يودّون الانخراط في عمل زراعة القطن المضني.

الجدول رقم 5 توزيع الصناعات في السودان، عام 1977

الولاية	عدد المشاريع الصناعية	النسبة المئوية من المجموع
الخرطوم	547	66,5
كردفان الشمالية	54	6,5
الجزيرة	45	5,4
البحر الأحمر	39	4,5
النيل الأبيض	30	3,6
كسالا	27	3,4
النيل الأزرق	19	3,3
دارفور الجنوبية	13	2,3
كافة الولايات الجنوبية	8	1,6
كافة الولايات الشمالية	7	1,0
دارفور الشمالية	4	1,0
كردفان الجنوبية	3	0,4
المجموع	796	100,0

المصدر : دليل المشاريع الصناعية في السودان ، 1978 .

الاستنتاجات ومنطويات السياسة

لقد بدأت مدينتا الخرطوم وواد مدني تُظهران عوارض ازدحام السكان. وبالعكس من ذلك، يواجه إقليم الجزيرة نقصاً شديداً في الأيدي العاملة. وقد خُطط نظام تأجير الأراضي في الأصل على أساس الاعتماد على العمالة المحلية والأسرة، ولكن، نتيجة لهجرة الناس من الاقليم فقد ازداد الاعتماد على العمالة المتنقلة. ففي كل عام، يفد الى اقليم الجزيرة 200000 مهاجر من المهاجرين الموسميّين الذين يشكّلون عمالة اضافية لا غنى عنها لنجاح عملية زراعة القطن. وهذا الاعتماد على العمالة المأجورة لم يؤثر في دخل مستأجر الأرض فحسب بل أثر أيضاً في إنتاجية الجهة. ولذلك، يتحتم اتخاذ الاجراءات لوقف الاتجاه نحو الهجرة من إقليم الجزيرة. وينبغي صياغة هذه السياسات بحيث تتقلّص الفجوة بين مستوى دخل الريفي ساكن الريف والريفي ساكن

المدينة. وتعلق أهم أبعاد السياسة بالتنمية الزراعية الريفية وبالبنية الصناعية الحضرية وبالتسهيلات الاجتماعية.

وفيما يلي قائمة ببعض القضايا التي تتطلب الاهتمام عند صياغة مثل هذه السياسة.

سياسة إصلاح منح القروض لصغار المستأجرين : يحتاج إنتاج القطن الى عمليات باهظة الثمن، وخاصة بسبب سياسة استعمال الآلات للزراعة والاعتماد على العمالة المأجورة. فنتيجة لذلك، يضطر صغار المستأجرين الى الحصول على القروض من المستأجرين الأغنياء بفوائد عالية جداً. ولكي يمكن إيقاف ما يترتب عن ذلك من الاستغلال والانحراف، يتحتم وضع سياسة اصلاح لمنح القروض.

سياسات خاصة بالاصلاح الاداري والبحوث الزراعية : ثمة عدة منظمات للإشراف على العمليات في مخطط الجزيرة، إلا أن أدوارها ليست واضحة الحدود. وفي الواقع، ثمة تداخل كبير بينها، مما يخلق مشاكل جديدة يفوق عددها عدد المشاكل التي يتم حلها. أما البحوث الزراعية فهي هامة جداً لتحديد الأولويات اللازمة لتقوية تطوّر إقليم المخطط. وبالرغم من أنها تقع ضمن تخصصات ادارة التخطيط والتنمية، إلا أن مجهوداتها ليست ذات أثر كبير. ويشكل تأسيس جامعة الجزيرة خطوة في الاتجاه الصحيح، وقد تأخذ على عاتقها مهمة الاستقرار الموضوعي للمشاكل المختلفة التي تتعلق بالقطن وبغيره من المحاصيل.

السياسة الرامية الى الحدّ من نظام الاستقراض والاستئجار : يزداد نظام الاستقراض والاستئجار تفاقماً، وهو يشجع على الهجرة الى المكان والهجرة منه. وإذا أمكن الحدّ من استعمال هذا النظام فإن ذلك يساعد أيضاً في تخفيض الاعتماد على العمالة المأجورة.

سياسات التصنيع والتحصّر: تدعو الحاجة الى عدم تركيز النمو الصناعي، وذلك عن طريق إعطاء حوافز مالية في صالح المراكز الصغيرة والمتوسطة. وكما يقول بكاسيم (Pakkasem)، « من المرغوب فيه اقتصادياً وسياسياً أن تساعد السياسات الخاصة بالمواقع الصناعية والتحصّر على تخفيض التباين المشاهد بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد وتخفيض الفقر في الأرياف عن طريق خلق فرص للعمل وكسب الدخل في صناعات منشأة بالقرب من الجهات الريفية » (12).

تسهيلات اجتماعية خاصة بالجماعة : إن معظم الخدمات ليست موزعة توزيعاً عادلاً في الإقليم. فادارة التنمية الاجتماعية التي عُهد اليها بهذه المهمة لم تطبّق سياساتها تطبيقاً دقيقاً، بل سمحت بتدخل عوالم أخرى كالضغوط السياسية، وسياسات المنفعة الذاتية، وما الى ذلك. وينبغي وضع سياسة واضحة المعالم تضع نصب عينيها مطامح مستأجري الأراضي. كما ينبغي الاهتمام بشكل خاص بالخدمات الصحية والمجاري العامة وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية.

المراجع

- 1- Sally Findley, Planning for international Migration (Washington DC, US Bureau of Census, 1977), P. 34.
- 2- K. Hart «Informal income opportunities and urban employment in Ghana,» journal of Modern African Studies, Vol. 11 (1973), PP. 61-89.
- 3- Ernest Weissman, «Planning and management of human settlements,» Urbanization and Regional Development (ed) M. Honjo, UNCRD, Vol. 6, Maruzen Asia (1981), P. 63.
- 4- H.N. Misra, «Rural roots of urban poor: Informal sector in anindan city,» UNCRD, Vol. 4 (1981), PP. 215-29.
- 5- Mark Jefferson, «The law of the primate city,» The Geographical Review, Vol. 29, PP. 226-32.
- 6- H.R. Jarret, Africa (MACDONALD And Evans, 1978, P. 218.
- 7- A.A. Gaitskell, Gezira, a Story of Develomement in the Sudan (Faber and Faber, London, 1959), PP. 28 and 224.
- 8- Omer El Agra, et al, «Human settlements in Gezira,» Towards Alternative Settlement Strategies (ed) B.S. Bursan (Heritage, 1980), P. 343.
- 9- H.R. Jarret, op. cit., P. 213.
- 10- G. Branch et al, Bashagara Area Settlements, a Case Study in Village Development, Development in the Gezira Scheme (University of Khartoum, 1964).
- 11- Omer Elagraa, Op. cit., p. 335.
- 12- Phisit Pakkasem, «Rural-urban relations in the Bangkok Metropolitan Dominance Sub-region,» Rural-Urban Relations and Regional Development (ed) FU-chen Lo, UNCRD, Vol. 5., Maruzen Asia, (1981), P. 105.
- 13- R.P. Misra (ed) , Million Cities of india (Vikas, 1978), P. 360.